■ تقارير علمية ■

مؤتمر دور المحاسبة والمراجعة في مرحلة الخصخصة

١٤-١٥ سبتمبر ١٩٩٦ القاهرة

محمد ماجد خشبة*

الخصخصة ظاهرة عالمية فى عصر العولمة . وفى العديد من الدول فان هذه الظاهرة قد تجاوزت مرحلة الشد والجذب بين الرفض التام أو التأييد المطلق الى مراحل أكثر نضجا وتتضمن : مراجعة الدروس، تقييم الخبرات ، تبادل الخبرات ، تقويم التوجه، استشراف النتائج والتداعيات ، والاستقراء العلمى لاحتمالات المكسب والخسارة، والهدف فى كل الاحوال هو دعم صانع القرار ومخططى السياسات.

فى اطار هذا السياق يأتى انعقاد المؤتمر العلمى حول :"دور المحاسبة والمراجعة فى مرحلة الخصخصة "، والذى نظم بجهد مشترك بين "المعهد العربى للمحاسبين والمراجعين "و"الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين" و"الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب"و"الجمعية العربية للتكاليف والمحاسبة الادراية " فى الفترة من ١٤-١٥ سبتمبر ١٩٩٦ بمدينة القاهرة.

وقد تركزت جلسات المؤتمر حول ثمانية محاور اساسية تشمل : الخصخصة فى ظل واقع اقتصادى محلى وعالمى جديد، الخصخصة وصناديق الاستثمار، طرق واساليب الخصخصة، مشكلات التقييم فى مرحلة التحول الى القطاع الخاص، منظومة المحاسبة الادارية كاساس لنجاح الخصخصة، الافصاح والمعايير المحاسبية كاداة لدعم قرارات الخصخصة، الرقابة المالية والمراجعة فى مراحل التطور الى الخصخصة.

* د. محمد ماجد خشبة: خبير بمركز التخطيط الصناعى ، معهد التخطيط القومى.

المحور الاول : الخصخصة كضرورة للادارة الاقتصادية فى ظل الليبرالية الجديدة والتحديات الاقتصادية العالمية:

دار الحوار فى المحور المذكور حول اربع أوراق بحثية . وقد تناول (فريد النجار) فى الورقة الاولى موضوع (الخصخصة المقارنة : النماذج والتجارب) ، والتى اشار فيها الى ان ادارة عملية التخلص من القطاع العام الكبير والاستثمارات الحكومية، وتحجيم دور الدولة فى ادارة النشاط الاقتصادى قد أدى الى نشوء صناعة جديدة يمكن أن تسمى" صناعة الخصخصة"، واستعرض الباحث مكونات النموذج العام للخصخصة وتجارب بعض الدول النامية والمتقدمة، ثم عرج على التجربة المصرية مستعرضا تطور برنامج الخصخصة المصرى ومقوماته ومستقبله.

وانتهى الكاتب الى التأكيد على ضرورة الأخذ بالعديد من البدائل فى عملية الخصخصة دون التركيز على أسلوب البيع فقط، وعدم الإسراع فى برنامج الخصخصة المصرى دون مبرر، مع الاهتمام بتهيئة البيئات المواتية الاقتصادية والقانونية، كما أكد على أهمية نشر" ثقافة الخصخصة" فى المجتمع لحرث الارض امام نجاح البرنامج المصرى، وهى التقانة التى تركز على الانتاجية والتنافسية والكفاءة الاقتصادية.

وفى الورقة الثانية ناقش(كمال عبد السلام) جانبا آخر من الموضوع تحت عنوان (دوافع ونماذج وتجارب الخصخصة).وقد عرض لقضايا : المفهوم، الدوافع والاساليب.ثم ناقش بعض التجارب العالمية مثل التجربة الالمانية والبرتغالية والمصرية.

وانتهى الباحث فى ورقته الى التأكيد على أهمية عنصر التدرج فى نجاح تجربة الخصخصة، والمتابعة المستمرة لمراحل تطبيقها بما يكفل حصر المشكلات الناتجة عن التطبيق، واقتراح الحلول المناسبة لمواجهتها، كذا اختيار الاسلوب المناسب ومراجعة تجارب الآخرين، وتوعية الرأى العام بضرورتها.

وتناول (رابح رتيب) فى الورقة الثالثة موضوع (اساليب الخصخصة وضوابطها). حيث تعرض لمفهوم الخصخصة، وناقش أهدافها، ثم عرض لاساليبها وضوابطها مؤكدا على أهمية التقويم السليم للوحدات المطروحة ومراعاة مستقبل العاملين بها. مع الاهتمام بتجارب الدول الأخرى.

قدم (عبد السلام عثمان) الورقة البحثية الأخيرة فى المحور الحالى تحت عنوان (دوافع الخصخصة ونماذجها وتجارب الدول). وقد ركز فى ورقته على بعض قضايا المفاهيم، وطرق واساليب الخصخصة مع التركيز على التجربة المصرية .كما عرض لمجموعة من التجارب العالمية لبريطانيا، فرنسا، تونس، غينيا، شيلى، الصين، اسرائيل، واسبانيا حيث استعرض أهم العقبات السياسية والادارية التى واجهت عملية الخصخصة فى الدول المذكورة.

وقد انضم الباحث الى سابقيه بالتأكيد فى ختام ورقته على أهمية نشر الوعى العام بقضية الخصخصة، وتوفير الشفافية المعلوماتية لبرنامج الخصخصة مع ابراز لأهمية دعم سوق المال المصرية.

المحور الثانى: الخصخصة وصناديق الاستثمار

تناول المحور المذكور اربع أوراق بحثية، وقد قدم (حسن اسماعيل) الورقة الأولى فى هذا المحور تحت عنوان: (صناديق الاستثمار كأحد آليات سوق المال). وفيها عدد الباحث مزايا صناديق الاستثمار على المستويين القومى والفردى، كما عرض لانواعها سواء اكانت حسب الحجم، أو سياسات الاستثمار المتبعة، او جغرافيا، أو حسب هدف الصندوق، أو مكونات المحفظة أو الشكل القانونى.كما قام بتحليل الأداء المالى لصناديق الاستثمار.

وعرض (صلاح محمد كامل) لقضايا اخرى مرتبطة بالصناديق فى ورقته المعنونه (دراسة تحليلية للمشاكل المحاسبية لصناديق الاستثمار). والتى ناقش فيها قضايا: ماهية الصناديق، أنواعها، أهدافها، سياساتها الاستثمارية واسلوب ادارتها. كما قدم بعض مؤشرات الاداء لصناديق الاستثمار المصرية حيث تناول بالتحليل العلمى بعض اسباب انخفاض معدلات الاداء فى هذه الصناديق ، وطرح مجموعة من المقترحات الكفيلة بتلافى هذا الانخفاض وتحسين الكفاءة بها.

كما أوصى الباحث فى ختام ورقته بضرورة اعادة النظر فى، وتطوير، التقارير المالية لصناديق الاستثمار المصرية بما يتناسب واحتياجات صغار المدخرين ذوى الخبرة المحدودة فى مجال تحليل القوائم المنشورة.

قدم (محسن جمجوم) الورقة البحثية الثالثة - مقتربا اكثر فأكثر من موضوع المؤتمر - تحت عنوان (الخصخصة وصناديق الاستثمار). وقد تعرض فى مدخلها لبعض مفاهيم الخصخصة ،ثم حلل

دواعى لجوء (مصر) الى الأخذ بهذا الأسلوب كأحد محاور سياسة الاصلاح الاقتصادى، ثم انتقل فى القسم الثانى من الورقة الى استعراض مفاهيم وأنواع صناديق الاستثمار مع التركيز على (الصناديق المغلقة)التى يأخذ الصندوق فيها شكل الشركة المساهمة، (والصناديق المفتوحة) التى تمارس كنشاط من صلب انشطة البنوك وشركات التأمين دون أن يكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة، أو الذمة المالية المنفصلة.

وخصص الباحث القسم الثالث لعرض اساليب الخصخصة فى حين تناول "القسم الرابع" ابعاد الدور الحيوى الذى يمكن أن تلعبه الصناديق فى عملية الخصخصة، مع الاشارة الى شيوع اسلوب البيع بالعرض العام للأصول من خلال الأوراق المالية فى البورصة. وهنا يكمن دور(صناديق الاستثمار) باعتبارها بيوت خبرة متخصصة يمكن الافادة منها فى تقرير جدوى الاستثمار فى هذه الأصول، واختيار المناسب منها. ويؤكد الباحث ان فعالية دور الصناديق فى عملية الخصخصة مرتبط بضرورة اصدار تشريع مستقل أو تعديل تشريعى ينص صراحة على اعفاء الصناديق ونتاج وثائقها من كافة صور الضرائب والرسوم.

وتتعرض الورقة البحثية الرابعة المقدمة من (نعيم حنا) الى موضوع (دور سوق المال فى ترشيد عملية الخصخصة)، حيث أوضح الباحث - بعد التأكيد على أهمية الخصخصة - ان سوق المال يمكن أن يلعب دورا حيويا فى تفعيل الخصخصة عن طريق أمرين:

الأول : الموافقة على تكوين اتحادات العاملين المساهمين فى شركات قطاع الأعمال المعروضة للبيع، وبالتالى تشجيع اصحاب الودائع والمدخرات من صغار المستثمرين على التعامل مع سوق المال وشراء الاسهم المعروضة للبيع.

الثانى: تنشيط الإعلان والإعلام عن الاستثمار فى الأوراق المالية لجذب صغار المدخرين.

ويؤكد الباحث ان نجاح سوق المال فى أداء أدواره رهن - وبالدرجة الأولى - يتوافر (نظم معلومات محاسبية) جيدة تساهم فى تركيب هيكل الاسعار النسبى للأوراق المالية من جهة، ودعم المستثمر فى اختيار أفضل حافظة استثمارية من جهة أخرى، كما يوصى - فى ختام ورقته - بضرورة التوعية المستمرة عن نشاط البورصة، تشجيع صناديق الاستثمار ، استحداث واستخدام أدوات ووسائل مالية جديدة، مع سرعة ادخال خدمات المقاصة والتسوية وتقويم الاوراق المالية.

المحور الثالث: طرق واساليب الخصخصة

اندرج تحت اطار المحور المذكور أربع أوراق بحثية. وقد قدم (محمد عباس حجازى) الورقة الأولى تحت عنوان (التأجير التمويلى والرأسمالى والبيعى والتشغيلى والانطلاقة الاقتصادية) والتى أشار فيها الى أنه رغم حداثة قانون التأجير التمويلى فى مصر والذى صدر فى عام ١٩٩٥ الا أنه فى حاجة الى تعديلات. كما عرضت الورقة لمفهوم التأجير موضحة الفرق بين الايجار الرأسمالى والتشغيلى من وجهة نظر المستأجر، والمعالجة المحاسبية السليمة للايجارات من وجهة نظر كل من المستأجر والمؤجر.

وانتهى الباحث فى ختام ورقته البحثية الى أن الحرص على دور التأجير فى التنمية الاقتصادية يستلزم التعامل معه من منظور شامل يراعى مصلحة المؤجر والمستأجر مع ضمان الاعفاءات المحاسبية والمعالجة المحاسبية الرشيدة.

وتناول (فريد النجار)فى الورقة البحثية الثانية موضوع (فرص الخصخصة بالهندسة المالية)، مؤكدا أهمية الهندسة المالية فى هذا المجال باعتبارها الاطار المتجدد الابتكارى لحل المشاكل المالية والمحاسبية. وتأكيدا للقناعة السابقة، فان الباحث قد عرض لمقابلة بين النماذج التقليدية للخصخصة وبين الخصخصة بالهندسة المالية .كما طرح توصيفا شاملا للهندسة المالية يتضمن الاطار العام لها، والعوامل الداعية الى الاهتمام بها خلال العقدين الاخيرين.

وعرض الباحث ايضا لتطبيقات الخصخصة بالهندسة المالية مؤكدا على أهمية تطبيق ادوات إعادة الهيكلة المالية بغرض : اعادة تقييم الأصول (هندسة الأصول)، واعادة هيكلة رأس المال المخصوم (اعادة الهيكلة المالية)،وقدم فى اطار ذلك عرضا للاساليب المختلفة المعمول بها فى كلتا الحالتين، ودور المهندس المالى فى عملية التطبيق. واشار الباحث فى ختام الورقة الى أن تطبيقات الهندسة المالية تدعم عملية الخصخصة لاعتمادها على آليات وأدوات جديدة فى التقييم، وتسويق الأسهم والسندات، والتسويات المالية، وتجديد الادارة، واستخدام المنتجات المالية الجديدة التى تساعد فى ادارة المخاطر وحساب حقوق الملكية والاصدارات العامة للأوراق المالية. وغيرها.

أما الورقة الثالثة فقدمها (محمد الصهرجت) تحت عنوان (بدائل استراتيجيات وقرارات البيع)،والتى اوضح فيها أن أصعب مهمة تواجه متخذ القرار فى عملية الخصخصة هى اختيار طريقة

البيع المناسبة. وعرض الباحث لمقارنات بين اساليب البيع المختلفة موضحا مزايا ومحددات كل منها مثل:الاكتتاب العام والمستثمر الرئيسى، عقود الادارة مع امكانية الشراء والبيع للعاملين، او المزج بين طريقتين أو أكثر من الطرق السابقة.

ويخلص الباحث فى ورقته الى أن الإطار العام لقرار استراتيجية الخصخصة يقوم على أسس: القابلية للتطبيق، الأخذ فى الاعتبار خيارات البيع المختلفة، تحديد معايير الانتقاء المرتبطة بالهدف من الخصخصة ثم الوصول الى أفضل استراتيجيات البيع أو اكثرها ملائمة.

قد م(صابر الغنام)الورقة الأخيرة فى المحور الثالث بعنوان (التأجير التمويلى كأحد الاساليب المقترحة للخصخصة)، والتى ناقش فيها استخدام اسلوب الاستئجار كحل تلجأ اليه الشركات فى الكثير من الظروف التى لاتتوفر فيها مصادر تمويل كافية تكفل لها الحصول على المعدات والآلات التى يحتاجها المشروع. وعرضت الورقة لخمس قضايا أساسية:

- مفهوم التأجير التمويلى ونشأته.
- انواع التأجير التمويلى ودوافعه.
- نشاط التأجير التمويلى فى جمهورية مصر العربية.
- ضرورة الخصخصة ومدى ملاءمتها للبيئة المصرية.
- كيفية استخدام التأجير التمويلى كأحد اساليب الخصخصة.

وانتهى الباحث فى ورقته الى أن اسلوب "التأجير التمويلى" لم يلق الاهتمام الكافى حتى الآن فى مصر رغم شيوعه عالميا ،وان بعض اساليب الخصخصة الحالية لاتناسب البيئة المصرية مما يوفر مناخا مواتيا لاستخدام اسلوب "التأجير التمويلى" كأحد اساليب الخصخصة لإحداث تراكمات رأسمالية بدون الاضطرار الى شراء الأصول الثابتة.

ويتفق الباحث مع الورقة المقدمة من (محمد عباس حجازى) فى الاشارة الى ضرورة مراجعة القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥، والخاص بالتأجير التمويلى ولائحته التنفيذية بما يتناسب والمستجدات الجديدة فى سوق الأعمال المصرى. كما أكد على الحاجة الى تطوير النظام المحاسبى الموحد المصرى

ليواكب التطورات الجديدة فى الفكر المحاسبى العالمى.

المحور الرابع: مشكلات التقييم فى مرحلة التحول الى القطاع الخاص

تناولت اربع أوراق بحثية مشكلات تقييم الأصول تمهيدا لتحويل ملكيتها الى القطاع الخاص. ولعلها المشكلات الاكثر سخونة واثارة للجدل فى ادارة عمليات الخصخصة.

وقد قدم(محمد عباس حجازى) الورقة الاولى تحت عنوان (تعديل قيمة صافى الأصول فى حالة بيع غالبية اسهم احدى شركات قطاع الأعمال العام ضرورة يفرضها المنطق والمعالجة المحاسبية السليمة) والتى انتقد فيها الابقاء على أصول الشركات بقيمتها التاريخية دون تعديل بعد بيع غالبية أسهمها، وهو الأمر الذى قد يؤدى الى احجام المستثمرين عن التقدم لشراء هذه الشركات .كذا ظهور ميزانيات هذه الشركات بصورة لاتعبر عن واقعها وبالتالى معاملتها معاملة ضريبية غير عادلة.

بناء على ذلك فان الباحث قد عرض للمعالجات المحاسبية السليمة الواجب اتباعها فى مثل هذه الحالات، وشرح الضوابط الواجب اخذها فى الاعتبار لدى اعادة تقييم الأصول وبَيّن الآثار الضريبية المترتبة على هذه العملية. وانتهى من العرض السابق الى التوصية بضرورة تقييم صافى الأصول فى حالة بيع أسهم أحد شركات قطاع الأعمال العام فى ظل ضوابط محددة علمية وموضوعية.

أما الورقة الثانية المقدمة من (اسامة محيى الدين) فقد عالجت موضوع (قواعد واجراءات تقييم الشركات لاغراض الخصخصة - دراسة انتقادية). حيث اشار الباحث فى مطلعها الى ضرورة ان تعبر عملية التقييم عن القيمة الحقيقية للمنشأة دون مغالاة أو تضخيم أو ظهورها بأقل من قيمتها الحقيقية.

وتعرض الباحث فى الفصل الأول الى قواعد واجراءات التقييم، وفى الفصل الثانى الى المراجعة الانتقادية التى قام بها للممارسات العملية المتعلقة بالتقييم فى اطار الخصخصة، وقد انتهى من عرضه الى العديد من النتائج الهامة، منها ما يتعلق بأوجه القصور فى القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والخاص بالشركات القابضة، أو ببرنامج الحكومة المصرية للخصخصة والاساليب المتبعة فيه

موضحا الحاجة الى مزيد من الشفافية فى البرنامج المذكور خاصة فيما يتعلق بنتائج تقييم الشركات.

كما أوصى بضرورة اصدار قانون ينظم التحول الى القطاع الخاص،وتحديد اختصاصات الجهات القائمة على عمليتى التقييم والبيع، مع العمل على ادخال اطراف أخرى فى عملية شراء الأصول المباعة مثل: المستثمر الكبير أو العائلة الاستثمارية.

قدم (محمد محمد حسونه) الورقة الثالثة فى هذا المحور تحت عنوان (تقييم الأصول لأغراض الخصخصة)، مستعرضا أربع قضايا أساسية:

- الأولى: الخبرات المطلوبة للقيام بالتقييم
- الثانية: معايير تقييم الأصول
- الثالثة: مناهج تقييم الأصول
- الرابعة: مراحل تقييم الأصول

وانتهى الباحث فى ورقته الى مجموعة من النتائج مرتبطة بقضايا الدراسة السابق الاشارة اليها، كذلك بعض التوصيات المتعلقة بضرورة واقعية عملية التقييم، وتوفير الخبرات اللازمة لها، وادخال اساليب وأسس التقويم فى مناهج الكليات الجامعية والمعاهد المتخصصة والجمعيات العلمية ذات العلاقة. مع الاهتمام بتوفير الضمانات اللازمة للقائمين بعملية التقييم.

وقدمت (نادية عثمان) الورقة البحثية الأخيرة فى المحور الرابع تحت عنوان (مشكلات التحول الى الخصخصة)، والتى عرضت فيها للعناصر الآتية: مشاكل التقييم للمؤسسات والأوراق المالية، عقود الادارة كأداة للخصخصة، دور صناديق الاستثمار فى تشجيع التحول الى الخصخصة. كما افردت قسما خاصا للحديث عن المحاسبة الاجتماعية والتحول الى القطاع الخاص حيث ناقشت اشكاليات فائض العمالة وحماية المستهلك والآثار التوزيعية الناتجة عن التحول. بالاضافة الى مشكلة حماية البيئة.

واكدت الباحثة فى ختام الورقة على ضرورة الاهتمام بالآثار الجانبية للخصخصة خاصة ذات البعد الاجتماعى منها والتى قد تضر بعض فئات المجتمع محدودة الدخل، وحذرت من مغبة عواقب

تقييم المنشآت بأقل من قيمتها الحقيقية. ونوهت الى دور المخطط وصناع السياسات فى مراعاة الابعاد السابقة لتدنية الاثار السلبية لبرنامج الاصلاح الاقتصادى والخصخصة.

المحور الخامس: منظومة المحاسبة الادارية كأساس لنجاح الخصخصة

اشتمل هذا المحور على ثلاث أوراق بحثية. وقدم (مكرم عبد المسيح) الورقة الأولى تحت عنوان (ادارة التكلفة كمدخل استرتيجى لدعم الخصخصة فى مصر) والتى بلور فيها الباحث رؤية جديدة مؤداها أن الأخذ بمدخل ادارة التكلفة كخيار استراتيجى سوف يؤدى الى دعم الانتاجية ومضاعفة الانتاج وزيادة الربحية. وان نجاح عملية الخصخصة يعتمد فى جوهره على تحديد معايير لاختيار الشركات المرشحة للتحول.

ولدعم رؤيته عرض الباحث لمفاهيم ومداخل ادارة التكلفة ولدور ادارة التكلفة فى دعم الخصخصة، بالتركيز على الاهتمام بالجودة والعملية التنظيمية، والاهتمام بالمستهلك والتحسين المستمر.

وخلص الباحث الى أن الاهتمام بالتكلفة كمدخل استراتيجى يمكن أن يكون له دور فعال فى تطوير انماط الفكر الادارى والسلوكى والمفاهيم التقليدية الاخرى التى لاتتناسب مع مرحلة الخصخصة. وأوصى بضرورة وجود برامج دائمة للتحسين المستمر فى الاداء والجودة مع التطبيق التدريجى للخصخصة. كذا تبنى مفاهيم وسياسات للجودة الشاملة والانتاج عند الطلب وسلاسل القيمة والمحاسبة على أساس النشاط.

وتناول (حسن عيسى) فى الورقة الثانية موضوع (اطار مقترح لاستخدام هندسة نظم المحاسبة الادارية فى ترشيد قرارات التسعير). وقد انطلق الباحث من حقيقة أن اساليب المحاسبة التقليدية قد أصبحت قاصرة عن التعامل الفعال مع قضايا التسعير والمستجدات المحيطة به والمؤثرة عليه بما يؤكد الحاجة الى مداخل جديدة .ويرى الباحث هذه المداخل فى اعتماد اسلوب هندسة واعادة هيكلة نظم المحاسبة الادارية بشكل يسمح بتوفير المعلومات المناسبة لترشيد سياسات وقرارات التسعير فى اطار النماذج الحديثة لذلك.

فى هذا الصدد ناقش الباحث الابعاد المتداخلة لقرارات التسعير، النماذج الحديثة لقرارات

التسعير، ودور هندسة نظم المحاسبة الادارية فى ترشيد قرارات التسعير. وانتهى فى ختام ورقته الى التأكيد على ضرورة تبنى نظام التحليل الاستراتيجى للتكلفة ومفهوم التكاليف المستهدفة والتحسين المستمر والقياس المتكامل للاداء كأسس لاعادة هيكلة نظم المحاسبة الادارية وترشيد قرارات التسعير فى شركات قطاع الاعمال العام.

وهنا يتفق الباحث مع وجهة النظر المطروحة فى الورقة السابقة (ورقة مكرم عبد المسيح) والتى اكدت اهمية مدخل التكلفة وتطوير نظم ومفاهيم المحاسبة التقليدية.

وقدم (عادل طه) الورقة البحثية الثالثة تحت عنوان (ضبط ايقاع المنظومة المحاسبية لضمان فعالية تطبيق سياسة الخصخصة). وقد اشار فى عرضه للمشكلة البحثية فى الورقة الى أن الاقتصاد المصرى يمر بمرحلة تحول جذرية تتطلب فى المقابل دراسات وبيانات معلومات محاسبية ذات ثقة واعتمادية،مع تطوير للفكر المحاسبى بما يواكب متطلبات ومستجدات هذه المرحلة. وهو يذهب هنا الى ما ذهب اليه سابقوه فى الورقتين السابقتين من ضرورة وأهمية تطوير الفكر المحاسبى المصرى فى الآونة الراهنة.

وقد عرض الباحث لمفاهيم ودواعى سياسة الخصخصة ثم لدور نظم المعلومات المحاسبية فى نجاح تطبيقها، واساليب التقييم المحاسبى للوحدات ومدى مناسبتها لصور الخصخصة المختلفة. واكد فى نهاية الورقة على أهمية دور المحاسبة فى عملية التقييم وضرورة الافصاح المحاسبى والالتزام بالقوانين والتعليمات والضوابط المحاسبية لدعم نجاح الخصخصة.

المحور السادس: نظم المعلومات ودور المحاسبة فى خدمة عملية الخصخصة

تركز فى المحور المذكور أربع أوراق بحثية. وقد عرض (محمد فهمى طلبه) فى الورقة الأولى لموضوع (نظم المعلومات ضرورة ملحة لدعم مرحلة الخصخصة). حيث تناول مجموعة من القضايا الاساسية مثل: منهجية تطوير نظم المعلومات، دورة حياة نظم المعلومات، طبيعة نظم المعلومات ومعايير جودتها وعلاقات التأثير والتأثر بين عناصر الجودة. وقد أكدت الورقة على أهمية الاعتماد على بيوت الخبرة المتخصصة فى انشاء وتنفيذ نظم المعلومات فى المؤسسات المختلفة.

وتناول (سامى العامرى) فى الورقة الثانية موضوع (دور المحاسبين والمراجعين فى ظل نظام الايزو والجودة الشاملة)، حيث تعرض لمجموعة من القضايا ذات العلاقة وتشمل: نظم الايزو، اهمية

المواصفات القياسية العالمية، منهجية تحقيق نظام الايزو وادارة الجودة الكلية. وانتهى الى التأكيد على الدور الهام للمحاسبين والمراجعين فى تطبيق نظم الجودة الشاملة فى المنظمات المصرية.

اما الورقة الثالثة فقدمها (صبرى السجينى) تحت عنوان (دور المعلومات المحاسبية فى جذب الاستثمارات الاجنبية لبرامج الخصخصة فى مصر)، متناولا فيها ثلاث قضايا رئيسية:

الأولى: العوامل المؤثرة على جذب الاستثمارات الاجنبية الى مصر

الثانية: مدى منفعة المعلومات المحاسبية الحالية لجذب الاستثمارات الأجنبية

الثالثة: الدور المتوقع للمحاسبة فى جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة

وخلصت الدراسة الى التوصية بضرورة تحديد مصر للحجم المطلوب من الاستثمار الاجنبى المباشر اللازم لها، وشكل التدفق المرغوب. على أن يعمل " سوق المال" على توفير المعلومات المحاسبية التى يحتاجها المستثمر الاجنبى. والاهتمام بوضع اطار قانونى للخصخصة، وتشجيع انشاء المكاتب المحاسبية المصرية الكبيرة.

واحساسا بالدور المتعاظم عالميا لشبكة "انترنت" قدم (سمير مرقص) الورقة البحثية الرابعة حول(استخدام شبكة انترنت لعلاج مشاكل الخصخصة وزيادة كفاءة أسواق رأس المال)، حيث تناول الباحث: التعريف بشبكة انترنت،كفاءة الاسواق المالية وعلاقتها بالخصخصة، المعلومات والافصاح عنها لاغراض الخصخصة وجودة عرضها. بالاضافة الى التعريف بالدور المامول لشبكة انترنت فى التغلب على مشاكل اسواق رأس المال وتعويض النقص فى عرض المعلومات ذات العلاقة.

فى ختام ورقته أكد الباحث على أهمية ربط أسواق المال المصرية بالأسواق المالية العالمية عن طريق شبكة " انترنت" وتحديد، ثم توفير، احتياجات المستثمرين من المعلومات المحاسبية مع تحسين اساليب عرض والافصاح عن وتوصيل هذه المعلومات.

المحور السابع: الإفصاح والمعايير المحاسبية كأداة لدعم قرارات الخصخصة

نوقشت فى اطار المحور المذكور ثلاث أوراق بحثية. وقدم (شريف البارودى) الورقة البحثية

الاولى تحت عنوان (دور الافصاح المحاسبى فى قرارات تدوير محفظة الأوراق المالية للشركة القابضة فى ضوء سياسة توسيع قاعدة الملكية) متناولا قضيتين اساسيتين:

الأولى: الافصاح المحاسبى ودوره فى قرار تدوير محفظة الأوراق المالية

الثانية: قرار تدوير محفظة الأوراق المالية للشركة القابضة وحاجته للافصاح

وقد انتقد الباحث عدم تنويع الشركات القابضة لمحفظة اوراقها المالية .كما اشار الى انها لم تمارس حرية البيع والشراء فى سوق التداول نتيجة تدخلات وزير قطاع الاعمال بقرارات علوية الأمر الذى حصر دور الشركات بالتالى فى بيع اسهمها كليا أو جزئيا بهدف توسيع قاعدة الملكية.

وناقشت الورقة الثانية المقدمة من (احمد شوقى) جانبا آخر من قضية الافصاح المحاسبى وعلاقته بالخصخصة تحت عنوان (أثر الخصخصة على الافصاح المحاسبى فى القوائم المالية). حيث تناول مفاهيم الخصخصة وأساليب تطبيقها فى مصر. كما تناول الافصاح المحاسبى فى القوائم المالية فى ظل الخصخصة موضحا المعايير المالية اللازمة للافصاح.

وانتهى الباحث فى ختام ورقته الى التأكيد على ضرورة استخدام والاسترشاد بالمعايير المحاسبية الدولية اللازمة للافصاح المحاسبى فى اطار تجربة الخصخصة المصرية. وأوصى بالعمل على اصدار معيار محاسبى مصرى بعنوان: المحاسبة عن بيع الشركات التابعة والمشتركة.

استكمالا للجهد السابق. عرض(كمال الدهراوى) للورقة الثالثة تحت عنوان (دور المعايير المحاسبية الملزمة فى تسهيل خصخصة شركات قطاع الاعمال العام فى مصر)، والتى ناقش فيها:

- أثر الخصخصة على طبيعة الوحدة الاقتصادية
- اهمية المعايير المحاسبية الملزمة فى الخصخصة
- أثر عدم تماثل المعلومات على سوق المال
- دور الافصاح المحاسبى فى تخفيض عدم تماثل المعلومات
- المعايير المحاسبية الدولية

وقد خلص الباحث فى ورقته الى الاتفاق مع ورقة (احمد شوقى) فى التأكيد على ضرورة اصدار معايير محاسبية ملزمة للشركات،والاسترشاد بالمعايير المحاسبية الدولية بعد توفيقها لاوضاعنا المصرية.مع الاهتمام بنشر واتاحة المعلومات المحاسبية وزيادة الوعى الاستثمارى.

المحور الثامن: الرقابة المالية والمراجعة فى مراحل التطور الى الخصخصة

عرض فى اطار المحور المذكور ثلاث اوراق بحثية، حيث قدم (محمود الناغى) الورقة الاولى تحت عنوان (دور المراجعة فى تطبيق وتقييم برامج الخصخصة لقطاع الاعمال العام فى مصر). وناقش فيها اهمية وعناصر المراجعة لتطبيق وتقييم برامج الخصخصة، كما عرض لمشروع مقترح لمعيار محلى عن مراجعة انشطة الخصخصة. واشار فى اطار مشروعه المقترح الى ضرورة تكوين جهاز للمراجعة يكون مسئولا عن تطبيق المعيار المحلى يضم ممثلين للجهاز المركزى للمحاسبات وجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية.

وقدم (اسامة حماد) الورقة البحثية الثانية تحت عنوان (دور المراجعة قبل وبعد وخلال الخصخصة)، والتى تكونت من ثلاثة أقسام:

الأول: المراجعة والخصخصة ودور الجهاز الاعلى للرقابة

الثانى: تجربة الجهاز المركزى للمحاسبات فى الرقابة على الخصخصة

الثالث: التحديات المعاصرة التى تواجه مراجعة الحسابات

وانتهت الورقة الى التأكيد على ضرورة مراجعة التشريعات القائمة وازالة التعارض فى بعض القوانين فيما يتعلق بالمسئولية عما ينشر من محتويات التقارير الدفترية، والتأكيد على أهمية الافصاح الكامل عن المعلومات المحاسبية فى بورصة الأوراق المالية.

أما الورقة الثالثة فقدمها (محمود عبد السلام) تحت عنوان (أثر تحول الملكية للقطاع الخاص على الرقابة المالية - دراسة للنموذج المصرى للخصخصة)، وعرض فيها للقضايا التالية:

- بيان دور المحاسبة والمراجعة فى الدول المتقدمة
- أهم المتغيرات الاقتصادية التى حدثت فى مصر
- الاثر المتوقع للتغيرات الاقتصادية على مراقب الحسابات المصرى
- الدور المتوقع للجهاز المركزى للمحاسبات

وانتهى الباحث فى ورقته الى التوصية بضرورة التنسيق بين الجهات المختلفة لاصدار معايير المحاسبة والمراجعة فى مصر، والعمل على توفير الالزامية التنفيذية لهذه المعايير. كذا الاهتمام

بالتأهيل العلمى والعملى لمراقبى الحسابات والاهتمام بنشر التقارير المالية للشركات.

أوراق بحثية اضافية

بخلاف الابحاث التى قدمت فى الجلسات الثمان للمؤتمر، كانت هناك ايضا مجموعة أخرى من الأوراق ذات العلاقة ملحقة بأجندة أعمال المؤتمر، وتشمل:

١- محمد عويس : " دراسة مقارنة عن دور المحاسبة قبل وخلال وبعد تنفيذ عملية الخصخصة"

٢- صلاح السمطاوى : " النظام المحاسبى والمالى فى شركات التأمين فى ظل التحول الى الخصخصة"

٣- عباس الغريانى : " أهمية تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر "

٤- محمد جوهر : " نموذج مقترح للحسابات الختامية للشركات المساهمة قطاع خاص "

٥- محمد جوهر : " نموذج مقترح لتقرير مراجع الشركات المساهمة قطاع خاص "

٦- نعيم فهيم حنا : " دور معايير المحاسبة فى دعم وترشيد عملية الخصخصة"

٧- مصطفى شوقى : " التطور فى مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر وتأثير المتغيرات الدولية عليها وتحديات المستقبل ".

٨- مصطفى أحمد: " دور مهنة المحاسبة فى تحقيق سياسة الخصخصة بنجاح "

٩- حنفى سليمان : " ماهية التدريب - القضايا العشر "

وختاما . فان توصيات المؤتمر قد جاءت معبرة عن الزخم الذى حفلت به الاوراق البحثية والمناقشات والمداولات الخصبة فى جلساته الثمانية حيث اشار الاستاذ الدكتور / فريدالنجار (مقرر عام المؤتمر) ، فى عرضه للتوصيات الختامية الى اهمية توسيع دور الخبراء المصريين فى عمليات الخصخصة والتقييم ، اهمية التطبيق التدريجى والمتوازن لبرنامج الخصخصة ، تنظيم وترتيب مجتمع المعلومات والتأكيد على أهمية نشر ثقافة الخصخصة فى المجتمع المصرى .